تقول به الفلاسفة وقوله بالحل اي الذات وقوله وهي المعنوية تفسير
لاحكامها اي واحكام المعاني هي المعنوية قوله من اضافة الاعم الخ اي
فالاضافة للبيان اي قصد بها البيان اي صفات هي المعاني واما البيانية
وهي التي يكون بين المتضايفين الفوم الوهمي كما نحو حديد وهي التي تملي
معنى من البيانية وقيل من اضافة المسمى للاسم بناء على ان الصفة لا تطلق
حقيقة في عرفهم الا على المعاني واطلاقها على غيرها مجاز وهذا هو الذي
يشعر به قوله فيما سياتي الصفات المسماة بالمعاني قوله تقيا اي التعلقات
التي هو المصدر قوله اثباتا اي ثبوتا او الاثبات حقيقة المصدر قوله كقادر
الاولى كونه قادرا قوله القدرة الخ قدم القدرة وان كانت هو توقفه على
غيرها لظهور تاثيرها ولذا وصفت بانها موثرة مجازا وبني بالارادة لان
القدرة على طبقها وذلك بالعلم لان الارادة على طبقه فالثلاثة مترتبة عند
اهل الحق فقد سلك طريق الترقي واخر الحياة وان كانت الصفات متوقفة
عليها لانها لا تتعلق وقدمها على الثلاثة الاخيرة لان دليلها عقلي والثلاثة
سمعي قوله المتعلقان بجميع اي تعلقا صلوحيا بالنظر الى القدرة اذ لا يصح ان
تتعلق بجميع الممكنات تنجيزا اذ ما لم يدخل في الوجود لا يخصص فاين التاثير
فيه ولما يلزم عليه من رفع النقيضين والجمع بين الضدين واما بالنظر للارادة
فالتعلقان القديمان الصلاحي والتنجيزي وصح ارادة احدهما فلكل منهما تعلقان
اما الارادة فتعلقاها قديمان والفرق بينهما ان الصلوحي اعم من التنجيزي
لان الصلوحي صحة تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه سواخص بالوجود بدل العدم
بالفعل وعكسه ام لا وخص واما التنجيزي القديم فهو تخصيصها اثر لا ببعض ما يجوز
بالفعل وقيل ان لها تعلقا ثالثا تنجيزيا حادثا عند تعلق القدرة التعلق التنجيزي
وقيل ان التنجيزي القديم كان عند واما القدرة فلها تعلقان صلوحي ولا يكون
الا قديما وتنجيزي حادث ومعنى الصلوحي صحة طلبها امرا زايدا على قيامها بمحلها كصحة
الايجاد والاعدام في القدرة وصحة التخصيص في الارادة والحادث صدور الممكنات عن
القدرة والتخصيص بالفعل في الارادة واشار بقوله بجميع الممكنات لبطلان مذهب
المعتزلة ان الارادة لا تتعلق بالمذموم والقبايح ويعنون بذلك المعاصي كالكفر وشرب
الخمر والقدرة لا تتعلق بافعال العبد الاختيارية كذا قيل وفيه انه لا يحصل الرد
في هذا الا اذا اهمل التعلق في القدرة على التنجيزي مع ان التقدم حمله على الصلاحي كما
اشار له بقوله قوله والقدرة الخ اية عبارة اي لفظ معبر عن صفة الى اخره

اعلم

اعلم ان تعريف هذه الصفات برسوم وهو ما يفيد تميز بعضها عن بعض لا حدود
لانه كنه ذاته وصفاته تعالى غير معلوم لنا فقوله صفة كالجنس وقوله يتاتى بها خرج
به ما لا تتعلق اصلا كالحياة وما تتعلق تنجيزيا فقط كالعلم لان المراد بالتاتي التعلق الصلوحي
وقوله ايجاد اخرج ما عدا المعرف قوله بتحصل بها اي يمكن التحصيل لان الكلام في
الصلاحي قوله والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود يرد عليه الاحوال الحادثة
بكون الجسم ابيض او كون زيد عالما فانها ليست موجودة بل ثالثة فقط مع انها من متعلقات
القدرة على ما هو الحق من ان المعنى والحال كلاهما مقدور لان خلاف من قال المقدور هو
المعنى فقط وهو الذي اوجبه الكل واجيب بان المراد بالوجود الثبوت لا الحقيقة
من اطلاق الخاص وارادة العام مجازا والقرينة تعليق التاثير بما الوصف المناسب وهو
الامكان وهو يشعر بعليته كانه يقول بتاتي بها اثبات الممكن لانه ممكن والحال الحادثة
من الممكنات قوله اما الاختيارية فيكون فيه رد على المعتزلة وسكت عن الاضطرارية
للاتفاق على انها من متعلقات القدرة وقد علمت انه لا يحصل الرد عليهم الا اذا كان
المراد بالتعلق التعلق التنجيزي مع ان قوله كل ممكن يعين الصلوحي قوله عند مماسة
النار فالسبب هو المماسة وفيه رد على من يقول ان العادات تؤثر بطبعها وعلى ما يقوله
بعضهم او دعت فيها قوله يسير الشيء اي خلافا لمن ذهب انها لا توثر في العدم
كالمحرمين والقاضي الا ان امام الحرمين يقول لا تتعلق بالعدم مطلقا سابقا او
لاحقا والقاضي يقول لا تتعلق بالسابق واما اللاحق فتتعلق به ومعنى تعلقها بالسابق
الممكن وهو عدمنا فيما لا يزال انه في قبضتها ان شاء ابقاه على ما هو عليه وان شاء ازاله
بجعل الوجود الحادث مكانه قوله وهذا على المذهب الخ ما تقدم من عموم الممكن
لا فعالنا الاختيارية هو على المذهب المختار وقد عرفت مقابله من مذهب المعتزلة ويحتمل
ان المراد ما تقدم من ان القدرة تتعلق بالايجاد والاعدام هو المختار ومقابله ما لامام
الحرمين لا تتعلق بالاعدام اللاحق والسابق فيما لا يزال وما للقاضي الباقلاني من انها
لا تتعلق بالسابق فقط قوله لا يخلق بقدرته وهو جيد الا ما اراده الله فانه للمعتزلة القائلين
انه لا يريد الشرور والقبايح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فقد جعلوا الارادة تابعة
للامر فلا يريد الا ما امر به وقيل الارادة عندهم نفس الامر وعلى كل فاكثر ما يقع في
الوجود من افعال العبيد الاختيارية على خلاف مراده تعالى ونحن نقول هما متغايران
وسفكان فقد يريد ما امر به كايمان ابي بكر وقد لا يريد كالايمان من ابي جهل فانه
وقد يريد ولا يامر مما اراده ككفر ابي جهل وقد لا يامر بشيء ولا يريده كالكفر من المومن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)